



أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004 – 2018): دراسة تحليلية – قياسية

د. ماردین محسوم فرج

الجامعة السليمانية، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد

Mob:07701582013

Mardin.faraj@univsul.edu.iq

Received:30/9/2020

Accepted :11/10/2020

Published :FEBRUARY / 2021

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الإبداعي نسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0

[Attribution-NonCommercial 4.0 International \(CC BY-NC 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/)



مستخلص البحث:

يهدف هذا البحث الى قياس تأثير التنمية المالية على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2004-2018) وذلك من خلال التطبيق نموذج المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) حيث تم اختيار مجموعة متغيرات متمثلة ب(نسبة الائتمان الى قطاع الخاص منGDP، نسبة عرض النقدي بالمعنى الواسع منGDP، نسبة الودائع المصرفية منGDP) كمتغيرات لقياس التنمية المالية والنتائج المحلي الإجمالي لقياس النمو الاقتصادي.

تم تطبيق الاختبارات الرئيسية مثل الاستقرارية (Unite Root Test)، اختبار التكامل (Co-integration). بين النتائج البحث الى وجود علاقة قوية وإيجابية بين كل من(نسبة الائتمان الى قطاع الخاص الىGDP، نسبة الودائع المصرفية الىGDP) والنمو الاقتصادي من جهة، ووجود علاقة سلبية بين (نسبة عرض النقدي بالمعنى الواسع الىGDP) والنمو الاقتصادي في العراق من جهة الأخرى، واختتم الدراسة بمجموعة التوصيات منها، ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بمراجعة الأدوات الرقابية الخاصة بالتسهيلات الائتمانية لغرض تحرير البنوك التجارية من جميع سياسات التقيد المالي مما يشجعها ذلك على زيادة حجم الائتمان المصرفي الموجه الى القطاع الخاص بهدف النهوض بالنشاط الاقتصادي العراقي.

المصطلحات الرئيسية للبحث: التنمية المالية، النمو الاقتصادي، العراق، عرض النقدي، الودائع المصرفية

المقدمة :

تعتبر العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير في الدراسات المالية والاقتصادية وقد أخذت أبعاداً مختلفة من حيث تناول الموضوع. وفي بداية القرن العشرين وضع (Schumpeter,1912) الأهمية للنظام المالي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الابداع.

من برزاً النماذج والاعمال التي تطرقت إلى أدوات المالية وتقدم التقني كمتغيرات الداخلية ومفسرة للنمو النموالاقتصادي، النماذج النمو الداخلي واعمال كل من (Goldsmith,1969) (Mc و (Kinnon,1973)، ان الفكرة الاسياسية التي خرجت بها هذه الدراسات، هي ان الأداء الفعال وتطور المالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي ،لانه يساهم في تحقيق تكوين راس المال والنمو الاقتصادي وعكس في حالة إذا كانت المؤسسات المالية غير متطورة.

مشكلة البحث:

تمثل مشكلة البحث على الرغم من تطبيق سياسات الإصلاح وتحرير القطاع المالي في العراق بعد سنة(2003)، فلا يزال اثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي يحتاج الى تحليل لان حجم الانتماء الممنوحة الى قطاع الخاص منخفض الى جانب نسبة مرتفع للديون المتعثرة، عليه سوف نحاول من خلال هذا البحث إجابة على إشكالية التالية:

ماهي طبيعة العلاقة بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي في العراق ما مدى تأثير التنمية المالية هلى النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة(2004-2018)

اهمية البحث:

تأتي أهمية البحث طلاقاً من أهمية التنمية المالية وبحث عن اثر أدوات التنمية المالية على النمو الاقتصادي في العراق. حاولت الحكومة العراقية متضامنة مع الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية الاستمرار في عملية الإصلاح الاقتصادي والتحرير المالي التي بدأتها في سنة 2004 وقامت الإجراءات والاتفاقيات من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي. عليه جاء هذا البحث للوقوف على أهمية التنمية المالية على النمو الاقتصادي، وبيان اثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي خلال فترة (2004-2018) لان هذه الفترة الزمنية شرع العراق باتخاذ الإجراءات ووضع القوانين لرفع مستوى التنمية المالية.

هدف البحث :

يهدف البحث الى تحليل واقع التنمية المالية في العراق، ثم قياس اثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي خلال المدة(2004-2018).

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضيات مفادها هناك علاقة ارتباطية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة(2004-2018)

نطاق البحث:

مكانيا: يتضمن الاقتصاد العراقي . زمانيا: المدة الزمنية هي البيانات نصف السنوية للمدة (2004 – 2018).

اسلوب البحث (منهج البحث):

من اجل تحقيق اهداف البحث تم الاعتماد على المنهج (التحليلي – القياسي) و باستخدام طريقة مربعات صغرى المصححة كليا(FMOLS) استنادا الى البيانات الرسمية المنشورة من قبل البنك الدولي وبالاعتماد على برنامج 9 E-views.

اطار و هيكل البحث:

ومن اجل الوصول الى اهداف البحث فقد تم تقسيم البحث الى مبحثين، يتناول المبحث الاول (الاطار النظرية المفاهيمي للتنمية المالية والنمو الاقتصادي)، في حين خصص المبحث الثاني بالجانب التطبيقي (تقدير النماذج القياسية واختيار أفضل نموذج لقياس وتحليل العلاقة بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي في العراق). واخيرا التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات .

الدراسات السابقة :

يلعب التنمية المالية دوراً بارزاً في الاقتصاد العالمي، فإن التغيرات التي تحصل في أدوات او مؤشرات التنمية المالية ستكون لها علاقة ارتباط بالمتغيرات الكلية من خلال تأثيره على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، كالتأثير على الناتج المحلي الإجمالي (Goodhart,2004). الا ان اثار التنمية المالية على النمو الاقتصادي في الدول النامية غير واضح معالم(Dawson,2008)(Paun,2019)، ويغزى ذلك لأسباب قد ترتبط بطبيعة وواقع الاقتصادي والنظام المالي في هذه الدول. ومن بين هذه الدراسات، دراسة(Rahman,et al.,2020) التي هدفت الى بيان اثار التنمية المالية على النمو الاقتصادي في باكستان خلال المدة(1980-2017) باستخدام نموذج (Markov Switching Model)، واعتمدت الدراسة على كل من(النفقات العامة، الانفتاح التجاري، قوة العمل)كمتغيرات مستقلة لتفسير تغيرات في النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي)، وتوصلت الدراسة الى ان هناك علاقة غير خطية بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي، يساهم التنمية المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في باكستان، الا ان هذه الاثار تختلف حسب الأنظمة الاقتصادية متبعة لتحقيق النمو الاقتصادي. ودراسة (Asteriou & Spanos,2019) والتي هدفت إلى تحليل العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في مواجهة الازمة المالية وذلك باستخدام مجموعة بيانات من 26 دولة من دول الاتحاد الأوروبي خلال المدة(1990-2017). وتم دراسة اثار التنمية المالية على النمو الاقتصادي قبل وبعد الازمة المالية في سنة(2008-2009)، وتوصلت دراسة الى ان التنمية المالية يساهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي قبل الازمة المالية الأخيرة، بينما أعاق النشاط الاقتصادي بعد الازمة المالية.

وفي نفس اتجاه ركزت الدراسة (Joshi,2017) على العلاقة بين القيمة السوقية لسوق الأوراق المالية والبورصة والأعمال المصرفية والتنمية الاقتصادية في الهند خلال الفترة(1999-2015) من خلال تطبيق منهج(OLS)، وتوصلت هذه الدراسة الى ان هناك العلاقة السببية بين المتغيرات الدراسة، نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين سوق الأوراق المالية والأعمال المصرفية والنمو الاقتصادي. ودراسة (Musamali, et al.,2014) حيث استهدفت بيان اثار التنمية المالية على النمو الاقتصادي في(50) دولة افريقية خلال الفترة(1980-2008) واستخدم لكل من(نسبة الائتمان إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي ونسبة النقد الواسع إلى إجمالي الناتج المحلي) كمغيرات مفسرة للنمو الاقتصادي من خلال تطبيق منهج(Pannel data). توصلت الى ان هناك علاقة بين إيجابية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، الا ان العلاقة بين الائتمان القطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي أقوى من العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي.

هدفت دراسة(Aydin & Malcioglu,2016) الى بيان اثار التنمية المالية على النمو الاقتصادي في كل من(أستراليا والدنمارك، تشيلي، أيسلندا، إسرائيل، اليابان، كوريا، سويسرا، تركيا، المكسيك)، واعتمدت الدراسة على طريقة (Pannel data) لتحديد هذا التأثير الاقتصادي اعتمدت النموذج الاقتصادي على(نسبة الائتمان المحلي الى الناتج القومي) كمغير مستقلة لتفسير تغيرات في الناتج القومي الإجمالي، توصلت دراسة الى ان على الرغم وجود علاقة سببية بين التنمية المالية والناتج القومي الإجمالي، الا ان الدراسة لم يتمكن من تحديد العلاقة اثار بين النمو الاقتصادي والتنمية المالية.

وركزت الدراسة (AKTUĞ,et al.,2019)على العلاقة طويلة الأجل بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي في بعض البلدان المتقدمة والنامية خلال المدة(1970-2017)، إعتمدت الدراسة على طريقة مربعات الصغرى الديناميكية ومربعات الصغرى المعدلة لبيان تأثيرات العشوائية والثابتة بين المتغيرات الدراسة، وتوصلت دراسة الى ان هناك علاقة إيجابية بين المطلوبات السائلة والائتمان الخاص على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية والبلدان المتقدمة، بينما اثار كل من الأصول التي تحتفظ بها بنوك والدوائ المصرفية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سلبياً خلال المدة الدراسة.

اما بالنسبة للدراسات العربية، هناك عديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، من احدث هذه الدراسات، دراسة(الشامي وعبد ربه،2018) هدفت الى تحليل اثار التنمية المالية على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا باختيار عينة من هذه الدول يتضمن كل من(مصر، الجزائر، تونس، المغرب، الأردن، عمان، غزة والضفة الغربية، السودان) خلال المدة(1998-2016)، من خلال تطبيق(Panel Data)، وتوصلت دراسة الى ان هناك العلاقة إيجابية ومعنوية بين كل من نسبة الائتمان للناتج المحلي الإجمالي ونسبة الودائع للناتج المحلي الإجمالي و النمو الاقتصادي.

هدفت الدراسة (سبع وبوسنة،2018) إلى تحليل اثار التحرير المالي على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2015) من خلال تطبيق(ARDL)، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وفي نفس اتجاه ركزت الدراسة(مشيب،2015)على تأثير

الانتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي اليمني خلال الفترة (2000-2012) من خلال تطبيق (VAR) نموذج لبيانات ربعية. حيث تم اختيار الناتج المحلي الإجمالي لقياس النشاط الاقتصادي والانتمان المصرفي الخاص كمؤشر لتحرير المالي. توصلت الدراسة الى هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات الدراسة، كما بينت أيضا تأثير إيجابي ضئيل للانتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي اليمني. اما بالنسبة للدراسات العراقية، هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي. باعتماد على منهج (تحليل الاستقرائي) منها دراسة (عبادي وكاظم، 2013)، (الشيخ راضي وصافي، 2018)، (جمعة وعلي، 2018) و(حسين، 2019)، اما بالنسبة للدراسات التي ركزت على تحليل القياسي-الكمي نعرض دراسة (شلال واخرون، 2019) هدفت الى بيان اثر بين النمو الاقتصادي على الانتمان النقدي المباشر الممنوح من القطاع المصرفي خلال المدة (2004-2017). وذلك من خلال تطبيق (ARDL) أظهرت نتائج الدراسة انه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ووجود علاقة طويلة الاجل بين الناتج المحلي الإجمالي والانتمان النقدي وفي نفس اتجاه هدفت الدراسة (خلف، 2011) الى قياس تأثير التطور المصرفي الاقتصادي في العراق خلال المدة (1970-2007) باستخدام (ARDL) ومن خلال استخدام كل من (نسبة إجمالي الودائع من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة اشباه النقود من GDP، الانتمان الى القطاع الخاص من GDP والانتمان الخاص من اجمال الانتمان)، توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة سلبية بين مؤشرات خاصة بالتطور المصرفي والنمو الاقتصادي في الاجل القصير، ولا يوجد العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي في الاجل الطويل.

باستعراض الدراسات السابقة يتضح أن عدد ونوع مؤشرات المستخدمة في قياس التنمية المالية اختلفت من الدراسة الى اخر عموماً يوجد عدد من مؤشرات استخدمت في الدراسات بهدف قياس اثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي من هذه المؤشرات: (نسبة عرض النقدي (M2, M3) الى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة إجمالي الودائع الى GDP، الانتمان الخاص الى إجمالي الانتمان وأصول البنوك التجارية الى إجمالي أصول البنوك التجارية). ويتضح من خلال استعراض المرجعي ان عدد الدراسات التي تناولت موضوع التنمية المالية والنمو الاقتصادي في العراق قليلة من جهة ومن جهة أخرى لم يتم دراسة تأثير التنمية المالية على النمو الاقتصادي في الفترة (2004-2018) (تحرير المالي والإصلاحات المصرفية)، لذا تقوم هذه الدراسة في هذه الفترة و باستخدام ثلاثة مؤشرات المالية لسد هذه الفجوة البحثية.

المبحث الأول/ الإطار النظرية لمفاهيم التنمية المالية و النمو الاقتصادي والعلاقة

بينهما .

أولاً: مفهوم والتنمية المالية والنمو الاقتصادي:

ان التنمية المالية هي مفهوم متعدد الابعاد وليس من سهل إيجاد تعريف محدد ودقيق لها، عرفت (Financial Development Report, 2011) التنمية المالية انها العوامل والسياسات والمؤسسات التي تؤدي الى الوساطة المالية الفعالة، بالإضافة الى التوسع في تعبئة راس المال والخدمات المالية، او انه العملية التي يتم من خلالها تحقيق تحسن في كمية وكيفية وفعالية خدمة وساطة المالية تتضمن هذه العملية تفاعل العديد من الأنشطة والمؤسسات مثل الوساطات المالية بين المدخر والمستثمر، بين المقرض والمقترض، ويحث على التوجيه الأمثل للاموال المتوافرة وللاستثمار (Schwab, et al., 2008, p.27). يشير التنمية المالية الى درجة نماء وتطور القطاع المالي من خلال المؤشرات النقدية والمالية الرئيسية وكذا من الناحية المؤسسية التي تتضمن تطور حجم وتنوع اشكال مؤسساته واسواقه (Beck et al., 2000). كذلك ان التنمية المالية مفهوم متعدد الأوجه لا يقتصر على المؤشرات النقدية فحسب بل يتضمن كذلك التنظيم والرقابة و درجة التنافس والانفتاح المالي والقدرة المؤسسية مثل قوة حقوق الدائنين وتنوع الأسواق والمنتجات المالية التي تكون الهيكل المالي للاقتصادي.

واما بالنسبة للنمو الاقتصادي، يعد هدف رئيسي في اقتصاديات جميع الدول، لذلك تسعى هذه الأخيرة الى تحسين مستويات الأداء الاقتصادي بما ينعكس ايجابياً في تحسين معدلات النمو الاقتصادي. ويوصف النمو الاقتصادي بأنه التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وبالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد الاقتصادية. أي ان مفهوم النمو الاقتصادي يركز على تغير الكم الحاصل في الناتج المحلي الحقيقي بالزيادة عبر فترة زمنية معينة. وتكون هذه الزيادة حقيقية بعد استبعاد معدل التضخم منه،

ويحدث النمو الاقتصادي الموسع بإضافة عوامل الإنتاج لتوسيع العملية الإنتاجية، او يزداد النمو بشكل مكثف عند تحسن كفاءة عوامل الإنتاج (غنيم وزنط، 2007، ص 39).

ثانياً: العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي: مدخل النظري

يلعب التنمية المالية دوراً محركاً في النمو للدول المتقدمة والنامية على حد سواء؛ وذلك لأن نمو أسواق المالية يشكل حافزاً إضافياً لزيادة الطلب المحلي. وقد أدى ذلك إلى توسيع نطاق النمو الاقتصادي. وفي إطار بناء اجتماعي وسياسي مستقر، تزايدت مساهمات البنوك، وتتمكن الدول العالم من أن تقتصر رأس المال بأسعار فائدة منخفضة وتقدم تسهلات الائتمانية. ويؤدي التراكم الرأسمالي إلى تحفيز الإنتاج وإلى نمو الاقتصادي.

وتعكس النظريات الاقتصادية عبر السنوات الطويلة، أهمية إسهام التطور المالي والتنمية المالية في تحقيق النمو الاقتصادي؛ وذلك عن طريق دور البنوك ضرورية ومهمة للوصول إلى النمو الاقتصادي، حيث تقوم البنوك بتقديم القروض للمستثمرين بهدف إقامة المشاريع التي تزيد من الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية مما يعزز النمو الاقتصادي، وهذا ما أكده (Hamilton,1971)، ودعمه (Bagehot,1873) من خلال ربط النمو بالتمويل واعتبروا من خلالها النظام البنكي احد العوامل الرئيسية لعملية النمو الاقتصادي. الا ان (Shumpeter,1912) تعتبر من اول المؤيدين التي سلط الضوء على الخدمات التي يقدمها القطاع المالي، ويرى ان النظام المالي تلعب دورا حاسما في تعزيز الابتكار التكنولوجي و النمو الاقتصادي من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل تعبئة المدخرات وتجميع المشاريع الاستثمارية وإدارة المخاطر وتجميعها وتسهيل معاملات وذلك وفقا لفرضية العرض القائد (Supply-leading) (Majumder & Eff,2012:107) يرى انصار هذا الاتجاه ان المؤسسات المالية بإمكانها ان تعزز الكفاءة الاقتصادية ككل وتوسع السيولة وتحشد المدخرات وتعزز التراكم الراس المالي، وفي هذا الاتجاه، ركزت (Goldsmith,1969) على دور الوساطة المالية في النمو الاقتصادي والتي أصبحت أكثر شمولية واتساعا من خلال الإضافات التي قدمها (shaw,1973) و (Mckinon,1974) وغيرهم، الذين ركزوا على دور الإيجابي للتنمية المالية في تعزيز و تعجيل النمو الاقتصادي (Hermes, N., & Lensink,2013:37). ويرى (King and Levine,1993) ان الابتكار هو المحرك للنمو الاقتصادي حيث ان تخصيص الاموال بشكل فعال من خلال الوسطاء الماليين الى أصحاب المشاريع يمكن ان يترتب عليه تخفيض تكاليف الاستثمار و بالتالي تعزيز الإنتاجية ثم النمو الاقتصادي ، بالإضافة الى مجموعة الاقتصاديين (Gurly , Greenwood, Roubini & Martin, 1992) الذين ركزوا على دور الإيجابي للقطاع المالي وفقا لفرضية العرض القائم (مصطفى وبن بوزيان، 2015، ص 100) . بينما بينما نجد ان (Robinson,1952) ركز على دور النمو الاقتصادي في تطور القطاع المالي نتيجة لزيادة الطلب على الخدمات المالية مما يترتب عليه التوسع القطاع المالي وذلك وفقا لفرضية الطلب التابع (Demand Following)، أي حسب اراء (Gurley & Shaw, 1955,1960,1967) ان القطاع المالي دالة موجبة في الثروة الحقيقية، فخلال عملية النمو يؤدي النمو في متوسط دخل الفرد الى نمو اسرع في الأصول المالية أي اتجاه السببية من الناتج القومي الى الأصول المالية (Hermes, & Lensink,2013,p116).

واظهرت في نصف الثاني من القرن العشرين الاتجاه الفكري يؤكد على وجود علاقة متبادلة وثنائية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، ويرى (Patrick,1966) أن العلاقة بين التطور القطاع المالي و القطاع الحقيقي في أي دولة تمر بالمرحلتين، حيث يرى انه في المراحل الأولى من التنمية تتجه العلاقة من التنمية المالية الى النمو الاقتصادي حيث يسمح التطور المالي بتحويل الادخار من القطاعات التقليدية الأقل إنتاجية نحو القطاعات الحديثة الأكثر فعالية في الإنتاج. اما في المراحل المتأخرة من عملية التنمية فان العلاقة تتجه النمو الاقتصادي الى التطور المالي من خلال استجابة هذا الأخير الى متطلبات النمو الاقتصادي. واكد كل من (Arestis and Demetriad,1966) و (Greenwood & Smith, 1997) وجود علاقة سببية مزدوجة بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي (Tennant,2004).

على الرغم من أهمية اتجاهات السابقة التي ركزت على وجود علاقة بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي، الا ان هذه العلاقة لايزال يثير الإشكالية البحثية، و رغم الاختلاف رؤية كل اتجاهات الفكرية الا ان هذه العلاقة مرهونة بمجموعة بالواقع النظام الاقتصادي والمالي في الدول العالم، لذا فان اتجاه العلاقة تتغير ما بين الدول المتقدمة والنامية.

ثالثاً: واقع مؤشرات التنمية المالية في العراق

شهد الاقتصاد العراقي خلال الأربعين سنة الماضية تطورات ملموسة في قيام المؤشرات الكلية للاقتصاد مثل الناتج المحلي الإجمالي، الدخل القومي وتكوين رأس المال الثابت، وقد رافقت هذه التطورات تغييرات ما بين الزيادة والنقصان، وهذا يعد أمراً طبيعياً بفعل تأثرها بالظروف التي مرت على العراق خلال تلك السنوات وفي مقدمتها تأميم النفط (1972)، وحرب الخليج الأولى (1980-1988)، وحرب الخليج الثانية (1991)، والحصار الاقتصادي الدولي (1991-2003)، وسقوط النظام الذي أسس عام (1968). شهدت السياسة النقدية والمالية تغييراً نحو الاندماج مع الاقتصاد العالمي والانفتاح على اقتصاد السوق وذلك من خلال تشريع أو تعديل عدد من القوانين ومنها قانون استقلالية البنك المركزي العراقي، وقانون مصارف والذي بموجبه تحولت الأدوات الرقابية للمصرف المركزي من قوة مقيدة لعمل المصارف إلى قوة مراقبة لعمل المصارف تتولى تهيئة المناخ المناسب لعمل القطاع المالي دون أية قيود تحد من حركته، كما تم تحرير أسعار الفائدة من خلال رفع هامش المرونة الذي كان يستخدم بمقدار (3%) ارتفاعاً وانخفاضاً وترك سعر الفائدة يحدد من قبل المصارف التجارية وعدة الإصلاحات الأخرى في قطاع المالي و المصرفي (IMF,2014,p19). ومن اجل بيان مؤشرات خاصة بالتنمية المالية في العراق، نعرض تطور في بعض مؤشرات المالية:

1.نسبة الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الاجمالي(DMB):

تعد الودائع المصرفية الاكثر اهمية في جانب المطلوبات في ميزانيات المصارف التجارية، وهي تمثل الجزء الاكبر من مواردها، وان نمو الودائع يعكس مدى التطور في قدرة النظام المصرفي. وكلما زادت قدرة المصارف التجارية على تعبئة المدخرات كلما ساهمت هذه المصارف في الحد من الاستهلاك ومنح الائتمان وزيادة النمو الاقتصادي (الزبيدي، 2016، ص7).

سجل الرصيد الإجمالي للودائع لدى المصارف التجارية العاملة في العراق الحكومية والخاصة نسبة (5%) من الناتج المحلي الإجمالي نهاية عام (2007) انخفاضاً بلغت نسبته (2%) مقارنة بنسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي عام (2006)، وارتفعت حجم الودائع الاجمالية بشكل مستمر مما اثر ايجابياً على نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة الدراسة، حيث سجل نسبة رصيد الودائع لدى المصارف التجارية من الناتج المحلي الإجمالي (23.2%) ارتفاعاً بنسبة (2.8) نهاية عام (2016) مقارنة بنسبة مساهمتها عام (2015).

من خلال استعراض الجدول (1) والشكل (1) خاصة بتطور الرصيد الودائع المصرفية المدة (2004-2018) يمكن ملاحظة مدى النمو الذي طرأ على حجم أرصدة الائتمان على طول المدة، باستثناء سنتي (2006) و(2015).

2.نسبة عرض النقد بمعناه الواسع (M₂) من الناتج المحلي الاجمالي:

البنك المركزي المسؤول الوحيد عن عرض النقد فهو يؤثر ويتحكم فيه بما يتلاءم مع تطور النشاط الاقتصادي. أن تغييرات عرض النقد لها تأثيرات مباشرة مهمة عبر تغييرات أسعار الأوراق المالية، وتأثيرات غير مباشرة عبر تأثيراتها في النشاط الاقتصادي الحقيقي.

يوضح الجدول (1) والشكل (1) ان نسبة عرض النقد بمعناه الواسع (M₂) من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من (26%) في عام (2004) الى (20%) في عامي (2005) و(2006)، يرجع هذا الانخفاض تدخل البنك المركزي العراقي ورفع سعر الفائدة الى (16%) في سبيل سحب اكبر كمية من النقد لدى الجمهور (البنك المركزي العراقي، 2006). ومن ثم واصل تزايد، ففي عام (2007) شكل نسبة عرض النقود بمعناه الواسع (M₂) حوالي (24%) من الناتج المحلي الإجمالي وتزايد نسبة عرض النقود بمعناه الواسع من الناتج المحلي الاجمالي الى (43%) في عام (2016)، ويرجع هذه الزيادة الى ارتفاع حصيلته النقد الأجنبي المتأتي من صادرات النفط الخام، والذي أدى الى تزايد الانفاق العام و الخاص وزيادة السلع و الخدمات المستوردة، واذي كان سبباً أساسياً في تزايد معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي.

3. نسبة الائتمان الى القطاع الخاص من الناتج المحلي الاجمالي (DCP) :

من خلال استعراض تطور حجم الائتمان الى القطاع الخاص في العراق خلال المدة (2004-2018) يمكن ملاحظة مدى النمو الذي طرأ على حجم أرصدة الائتمان على طول المدة، وهذا المؤشر يقيس كفاءة وتطور الجهاز المصرفي. الشكل رقم(1) يكشف بأن التطور المصرفي في العراق وفقاً لهذا المؤشر قد ارتفعت بشكل تدريجي من (1.2) في عام(2004) لتصل الى(8.7) عام(2018). ذلك فان هذه الزيادة تعتبر ضئيلة على تمويل النمو الاقتصادي المطلوب إزاء مشاريع التنمية الكبيرة يحتاجها العراق الحاضر والمستقبل القريب، يجدر الإشارة الى ان أغلبية الزيادة الحاصلة في الائتمان النقدي نتيجة لارتفاع معدلات التضخم

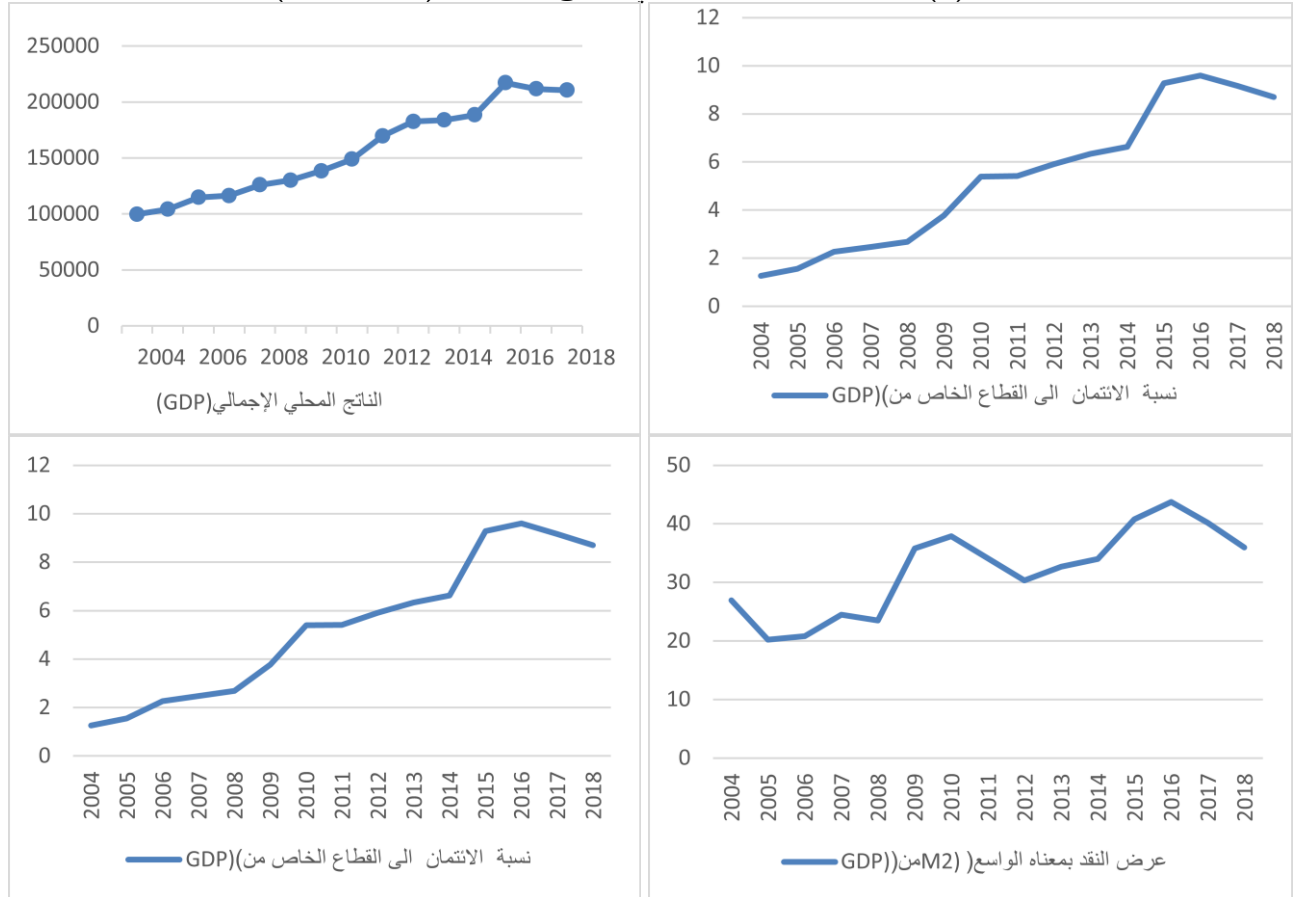
الجدول رقم(1)تطور متغيرات الدراسة في العراق خلال الفترة(2004-2018)

نسبة الودائع المصرفية من (GDP)	عرض النقد (M2) من (GDP)	نسبة الائتمان الى القطاع الخاص من (GDP)	الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	سنة
-	26.96688	1.266927	99.79633	2004
5.12	20.24657	1.556177	104.188	2005
5.22341	20.83972	2.263991	114.7716	2006
5.01443	24.50454	2.475804	116.3527	2007
4.38545	23.51812	2.68222	125.9263	2008
6.06792	35.81606	3.77873	130.1818	2009
7.87375	37.88185	5.393096	138.5167	2010
9.56236	34.09516	5.414452	148.9698	2011
11.2198	30.36182	5.907559	169.7309	2012
11.7616	32.71789	6.335649	182.6305	2013
13.002	33.98716	6.633295	183.9089	2014
20.4089	40.79502	9.279125	188.4655	2015
23.2701	43.76552	9.599785	217.1358	2016
22.0257	40.18931	9.161999	211.719	2017
22.1502	35.99141	8.705668	210.5276	2018

مصدر:

1. World Bank Group (Ed.), (2019), World Development Indicators(2004-2018), World Bank Publications, Washington, USA. <https://data.worldbank.org/country/iraq>
2. <https://tradingeconomics.com/iraq/deposit-money-banks-assets-to-gdp-percent-wb-data.html>

الشكل (1) : تطور متغيرات الدراسة في العراق خلال الفترة (2004-2018)



المصدر: باعتماد على بيانات وارده في الجدول رقم (1):

المبحث الثاني/ قياس وتحليل أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2018)

أولاً: توصيف نموذج القياس الاقتصادي

1. توصيف المتغيرات البحث وفترة البحث

إن عملية اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على العلاقة المتمثلة في أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في العراق، تعتمد على الجانب النظري الدراسات السابقة، وتوفير الإحصائيات حول هذه المتغيرات خلال فترة التي سيتم دراستها، وطبيعة النموذج القياسي وتحديد متغيرات النموذج. إن عدد ونوع المؤشرات المستخدمة في قياس التنمية المالية، واختلفت هذه المؤشرات من دراسة الى اخرى. تم اختيار المتغيرات وهي كالتالي:

جدول (2): تحديد وتعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة

المتغيرات	مصادر البيانات
الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	الناتج المحلي الجمالي بالأسعار الجارية (الدولار الأمريكي) تم حصول عليها من البنك الدولي
نسبة الائتمان الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي (DCP)	يقيس مستوى الوساطة المالية في الاقتصاد، تم حصول عليها من البيانات المنشورة للبنك الدولي
نسبة اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي (DMB)	وهو احد مؤشرات المهمة لقياس كفاءة الجهاز المصرفي تم حصول عليها من البنك الدولي و https://tradingeconomics.com
نسبة عرض النقدي بمعناه الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي (M2)	يعبر عن عرض النقد بمعناه الضيق (M1) زاندا الودائع الادخارية والثابتة الخاصة لدى المصارف التجارية، ويطلق عليه (عرض النقد بمعناه الواسع) ، يعكس هذا المؤشر درجة نقدية في الاقتصاد.

اما بالنسبة لعينة الدراسة تقوم الدراسة على الدولة واحدة وهي: العراق، خلال فترة محل الدراسة (2004-2018) باعتماد على البيانات نصف السنوية منشورة في التقارير وموقع البنك الدولي.

2. النموذج المستخدم:

من اجل اختبار تأثير بعض المؤشرات المالية (نسبة عرض النقدي الى الناتج المحلي الإجمالي، حجم الرصيد الإجمالي للائتمان المصرفي الى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الإجمالي) على النمو الاقتصادي في العراق يأخذ النموذج المستخدم في هذه الدراسة الشكل التالي:

$$GDP = F(DCP, DMB, M_2)$$

معادلة رقم (1).....

ويتم استخدام دالة اللوغاريتمي لنموذج وصيغته:

$$LGDP_t = a_0 + a_1 LDCP_t + a_2 DMB_{t+} + a_3 L M_t + U_t$$

معادلة رقم (1)....

حيث إن

$LGDP_t$

الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة (t)

$LDCP_t$

نسبة الائتمان الى القطاع الخاص من (GDP) خلال سنة (t)

$LDMB_t$

نسبة الودائع المصرفية الى (GDP) سنة (t)

LM_{2t}

نسبة عرض النقد بمعناه الواسع من (GDP): (t)

a_0, a_1, a_2, a_3

معلمات للمتغيرات في معادلة اولى

يلاحظ أن النماذج منظومة ذات طابع احتمالي، لهذا تم إدراج حد للخطأ، والذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي والتي لم يتم إدراجها في الدراسة.

3. منهجية القياسية المستخدمة:

يتم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) على فرض ان الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً، وعدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم الأخطاء العشوائية المتسلسلة، وعدم وجود ارتباط بين المتغيرات التفسيرية فيما بينهما وكذلك بينها وبين حد الخطأ العشوائي. ويجب ان تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الساكنة (Stationary). اي يجب ان يكون وسطها وتباينها (Variace) وتباينها المشترك (Covariance) يؤول الى قيمة محددة عبر الزمن. اما في حالة عدم تحقيق هذه الشروط فان البيانات سوف لن تكون ساكنة وفي هذه الحالة يمكن تقدير معاملات النموذج بطريقة مربعات الصغرى العادية ولكن لاثقة في دقة التقدير.

وفي حالة غياب صفة الاستقرار فان الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية يكون غالباً انحدار زانفاً (Regression Fallacieuse) وإذا كان احد هذه المتغيرات التفسيرية على الأقل غير الساكن فأت الاتجاه العام سوف تظهر في المعادلة وستكون معاملات التفسيرية غير ساكنة وغير معنوية احصائياً وكذلك معامل التحديد تكون قيمته مرتفعة.

بين كل من (Newbold.P & Granger C.W.J, 1974) ان الانحدار الزانف هو ان لا تكون العلاقة المقدره بين متغيرين معبرة عن علاقة حقيقية وانما معبرة عن علاقة زانفة بين اتجاهيين ويحدث هذا حتى لو كان معامل التحديد مرتفعاً، ويرجع هذا الى ان البيانات الزمنية غالباً ما يوجد بها معامل الاتجاه الذي يعكس ظروفاً معيناً تؤثر على جميع المتغيرات اما في نفس الاتجاه أو الاتجاه المعاكس.

المربعات الصغرى المصححة كلياً لكل من (Hansen,1995) (Phillips and hansen,1990) والتي إحدى طرق التكامل المشترك في التقدير، ولا تتطلب شروط وقيود كثيرة لكن ما يشترط فيها فقط هو وجود تكامل مشترك لمتغيرات النموذج المراد قياسه.

ثانياً: اختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية

تعتبر بيانات السلاسل الزمنية من أهم أنواع البيانات التي تستخدم في الدراسات التطبيقية خاصة تلك التي تعتمد على بناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقات الاقتصادية، وهذه الدراسات تفترض ان تكون السلاسل الزمنية المستخدمة المستقرة، ذلك لأن غياب صفة الاستقرار يؤدي الى مشاكل قياسية مثل مشكلة الانحدار المزانف.

وهناك مؤشرات كثيرة مختلفة التي يمكن استخدامها لبيان مستوى الثبات والاستقرار في البيانات منها (Augmented Dickey-Fuller و Phillips-Perron)، لكن تجدر الإشارة هنا الى اختبار (PP) افضل اختبار (ADF) لان الأخير قائم على فرضية ان السلسلة متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي بينما اختبار (PP) فانه يأخذ التباين الشرطي للاخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية.. ويبين الجدول (3) نتائج هذا الاختبار لجميع البيانات وكانت النتائج على النحو التالي:

الجدول (3): نتائج اختبار الاستقرار جذر الوحدة (Unit Root Test) لجميع المتغيرات الدراسة

نتائج اختبار Dickey Fuller Test: ADF						
Variables	levels			1st difference		
	متغيرات	وجود ثابت	وجود ثابت واتجاه عام	النتيجة	وجود ثابت	وجود ثابت واتجاه عام
LGdp	0.6297	0.3437	غير مستقرة	0.0000	0.0000	مستقرة I(1)
LDCP	0.3071	0.8445	غير مستقرة	0.0000	0.0000	مستقرة I(1)
DMB	0.8070	0.9087	غير مستقرة	0.0000	0.0323	مستقرة I(1)
LM2	0.6295	0.4124	غير مستقرة	0.0003	0.0019	مستقرة I(1)
نتائج اختبار Phillips-Perron : PP						
Variables	levels			1st difference		
	متغيرات	وجود ثابت	وجود ثابت واتجاه عام	النتيجة	وجود ثابت	وجود ثابت واتجاه عام
LGdp	0.4834	0.2856	غير مستقرة	0.0000	0.0000	مستقرة I(1)
LDCP	0.1628	0.9421	غير مستقرة	0.0000	0.0000	مستقرة I(1)
DMB	0.9428	0.5377	غير مستقرة	0.0001	0.0003	مستقرة I(1)
LM2	0.6175	0.3194	غير مستقرة	0.0003	0.0019	مستقرة I(1)

مصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews9)

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (3) ان جميع متغيرات الدراسة غير الساكنة في مستوى أي ان معلماتها لها جذر الوحدة، سواء كان بالحد الثابت او الحد الثابت واتجاه العام لان قيمة (Prob) اكبر من (5%) وبذلك نقبل بفرضية العدم ونرفض فرضية البديلة التي تنص على وجود جذر الوحدة، وهذا مادفع الى اخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية عند الاختبار (ADF) وعند فترة ابطاء واحدة، وصلت متغيرات الدراسة لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية (5%) ونستنتج من ذلك ان السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى. أما حسب اختبار (PP) فقد حصلنا على نفس النتائج، فبعد أخذ الفرق الأول أصبحت جميع السلاسل الزمنية ساكنة عند مستوى معنوية (5%)، بما ان السلاسل الزمنية ساكنة عند (1st Difference) تقدير الدالة موضوع الدراسة حسب الطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) مع التأكيد ان كانت البواقي ساكنة عند المستوى.

ثالثاً: اختبار السكون البواقى

بما ان السلاسل الزمنية هي مستقرة عند الفرق الأول، فانه من اجل تقدير الدوال باستخدام طريقة مربعات الصغرى المصححة كلياً فانه لابد من دراسة استقرارية البواقى عند المستوى بواسطة اختبار (ADF) وذلك بعد تقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) والتي جاءت نتائجها كالتالي:

الجدول(4)نتائج الاختبار سكون البواقى للنموذج الدراسة

المتغيرات	قيمة (t-Statistic)	مستوى المعنوية .prob
بواقى (RESID)	-4.015819	* 0.0055

مصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews9)
*تشير الى سكون البواقى عند مستوى (1%5%10%)

حسب النتائج المتحصل عليها فان السلسلة الزمنية لبواقى المعادلة هي ساكنة، وبالتالي يمكن تقدير النموذج باستخدام طريقة مربعات الصغرى المصححة كلياً لـ (Phillips and Hansen)

رابعاً: التكامل المشترك

تقترح طريقة جوهانسن احصائيين لاختبار فرضية التكامل المشترك وهما اختبار الأثر واختبار القيمة الذاتية العظمى، في حالة إعطاء الاختبارين نتائج مختلفة فتأخذ بعين الاعتبار نتاج الأثر لانه اكثر دقة من اختبار القيمة الذاتية العظمى.

الجدول (5) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة

متغيرات	الفرضية الصفرية	قيمة (Trace Statistic)	القيمة الحرجة مستوى 5%	Prob**
النتائج المحلي الاجمالي	لا يوجد *	64.61581	47.85613	0.0006
نسبة الانتمان الى القطاع الخاص من (GDP)	على الأقل 1 *	31.00516	29.79707	0.0361
نسبة الودائع المصرفية الى (GDP)	على الأقل 2 *	14.26731	15.49471	0.0759
نسبة عرض النقد بمعناه الواسع من (GDP)	على الأقل 3	3.653043	3.841466	0.0560
النتائج الاختبار وجود (2) متجة متكامله،*رفض الفرضية الصفرية عند مستوى معنوي (5%)				
متغيرات	الفرضية الصفرية	قيمة (Max-Eigen Statistic)	القيمة الحرجة مستوى 5%	Prob**
النتائج المحلي الاجمالي	لا يوجد *	33.61065	27.58434	0.0074
نسبة الانتمان الى القطاع الخاص من (GDP)	على الأقل 1	16.73785	21.13162	0.1847
نسبة الودائع المصرفية الى (GDP)	على الأقل 2	10.61427	14.26460	0.1746
نسبة عرض النقد بمعناه الواسع من (GDP)	على الأقل 3	3.653043	3.841466	0.0560
النتائج الاختبار وجود (1) متجة متكامله،*رفض الفرضية الصفرية عند مستوى معنوي (5%)				

مصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews9)

الجدول اعلاء يبين نتائج الاختبار كما يلي:

- اختبار الأثر: تبين نتائج اختبار الأثر رفض فرضية العدم التي مفادها عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك وذلك لان القيمة احصائية الأثر عند هذه الفرضية اكبر من القيمة الحرجة للاختبار التي عند مستوى المعنوية (0.05)، ويوجد على الأقل (2) متجهات متكاملة لنموذج.

- اختبار القيمة الذاتية العظمى: تم التوصل الى نفس النتيجة من خلال اختبار القيمة الذاتية العظمى الى رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك، وذلك لان القيمة بين ان قيمة (Max-Eigen stastic) اكبر من قيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (5%) ويوجد متجه واحدة متكاملة.

خامساً: تقدير النموذج القياسي

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين المتغيرات النماذج المقدرة، فإننا نقوم بتقدير العلاقة بين المتغيرات الدراسة، يتم تقدير نموذج (FMOLS) ويعرض من خلال الجدول (6).

الجدول رقم (6): تقدير معاملات النموذج (FMOLS) خلال فترة (2004-2018)

المتغيرات	معلمات المقدرة (.Cof)	خطأ المعياري (Std. Error)	قيمة (t-Statistic)	مستوى المعنوية .prob
نسبة الائتمان الى القطاع الخاص من (GDP)	0.333772	0.051598	6.468739	0.0000
نسبة الودائع المصرفية الى (GDP)	0.013583	0.003409	3.983814	0.0005
نسبة عرض النقد بمعناه الواسع من (GDP)	-0.202617	0.102289	-1.980828	0.0587
حد الثابت (C)	25.79012	0.299492	86.11299	0.0000
معامل التحديد R ²				0.9666
S.E. of regression				0.0495

من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews9.5)

تقييم النموذج المقدر اقتصادياً

- بين من خلال الجدول رقم (6)، ان معامل (DCP) يشير الى اثر إيجابي (طردى) ومعنوى لنسبة الائتمان الى القطاع الخاص من (GDP)، فقد بلغت قيمة المرونة (DCP) نسبة (0.333)، وهذا يعنى ان زيادة نسبة الائتمان الى القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي بسنة (1%) يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي نسبة (0.33).

- كما ان الودائع المصرفية اثر الايجابيا على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، حيث ان تغير في نسبة الودائع المصرفية من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (0.01). بين من خلال نتائج ان مرونة الائتمان الى القطاع الخاص من (GDP) كان اكبر من مرونة الودائع المصرفية من (GDP) لعل السبب في ذلك يرجع الى زيادة الائتمان المصرفي بنسبة اكبر من زيادة الودائع الممنوحة الى القطاع الخاص.

- اما بنسبة لعرض النقدي بمعناه الواسع من الناتج المحلي الاجمالي كان ذو اثر سلبي على النمو الاقتصادي حيث ان مرونة مقدرة ل (M2) شكل (0.20)، أي ان تغير في نسبة عرض النقدي بمقدار (1%) يؤدي الى انخفاض في النمو الاقتصادي بنسبة (0.20). وهذه نتيجة مخالف لمنطوق النظرية الاقتصادية لعل سبب في ذلك يعود الى ظروف صعبة التي مر بها العراق بعد سنة (2003) وتذبذبت الناتج المحلي الإجمالي بين الصعود والهبوط من جهة وارتفاع مستمر لمستوى العام للأسعار من جهة أخرى لذا ان زيادة عرض النقدي في العراق لم يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي

سادساً: الاختبارات التشخيصية للمصادقية لنموذج

بعد تقدير معالم النموذج، ولأجل التأكد من جودة النموذج القدر قبل اعتماده تم اجراء الاختبارات التشخيصية او ما تسمى باختبارات ملائمة النموذج المقدر ان ما يعزز الثقة في هذه النتائج هو ان:

1. قيمة معامل التحديد ($R^2=0.96$)، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر المتغيرات المستقلة ومساهمتها في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير 96% يعود سببها الى المتغيرات المستقلة. وبما ان قيمة (Stander Error) يساوي (0.04) اقل من قيمة P-Value (0.05)، لذا نقبل النموذج مناسب.

2. يلاحظ ان اختبار (Durbin Watson) للنموذج غير موجودة ولذلك تم استخدام المربعات الصغرى المصححة كلياً، حيث ان اختبار (D.W) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي، وبذلك يسقط اختبار (D.W) ويكون غير صالح لاستخدامه في هذه الطريقة.

3.تحقيق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام(Jarque-Bera)،وجد ان نتيجة الاختبار كانت غير معنوية وهذا يدعم صحة فرض اتباع بواقي النموذج التوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة(J.B=0.45) واحتمالية (Prob=0.79) مما يعني قبول فرضية البديلة قانلة بان الاخطأ لا تتبع توزيعاً طبيعياً.

4.كما يجب الاشارة هنا لشرط استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض لكي لاتحدث مشكلة الازدواج الخطي، و للتحقيق من عدم وجود هذه المشكلة تم استخراج معامل التضخم التباين(VIF) والذي عادة ماتشير للقيمة نقل عن(10) لهذا العامل على الضعف التأثير السلبي لهذه المشكلة على النموذج بمعنى تقريبي عن النموذج خالي من المشاكل.

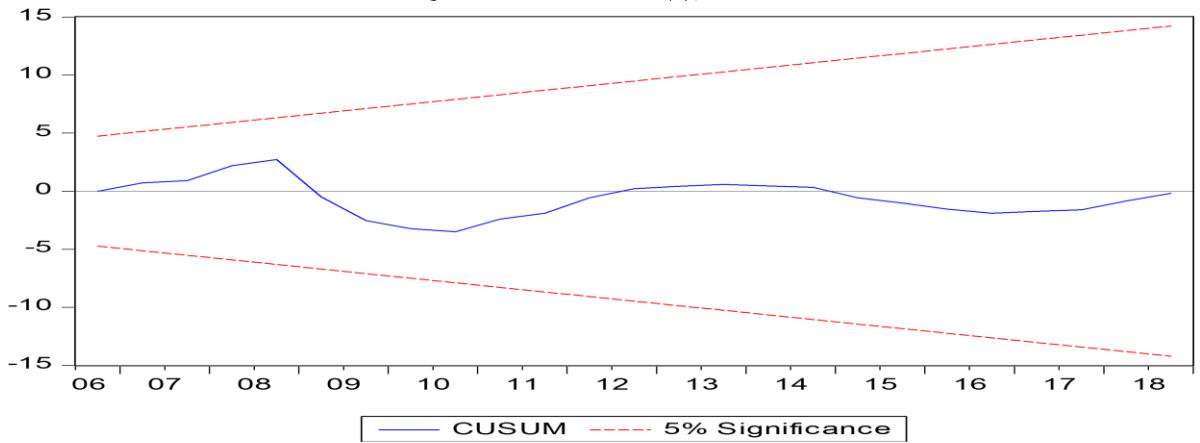
الجدول (7) يوضح معامل التضخم التباين(VIF) لمتغيرات الدراسة

متغيرات	Centered VIF
نسبة الانتمان الى القطاع الخاص من(GDP)	7.806230
نسبة الودائع المصرفية الى(GDP)	4.120448
نسبة عرض النقد بمعناه الواسع من(GDP)	4.720606

مصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مستخرجات برنامج(Eviews9)

5.الاختبارات لاستقرارية النماذج (CUSUM Test ، CUSUM Of Squares Test) بعد تقدير لنموذج(FMOLS)، فان الخطوة التالية هي اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجل الطويل والقصير، ولكي يتحقق ذلك يتم الاعتماد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابع(CUSUM Test) وفقاً لهذا الاختبار يتحقق الاستقرار الهيكلي اذا وقع الرسم البياني بين الحدود الحرجة بمستوى (5%) الذي يؤكد ان متغيرات الدراسة ساكنة والشكل (2) يترجم سكون المعلمات للنموذج، الذي يوشر السكون بين متغيرات الظاهرة المدروسة لان جميعها واقعة في حدود الثقة خلال مدة الدراسة.

الشكل رقم(2) اختبار الاستقرارية للنماذج



مصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مستخرجات برنامج(Eviews9)

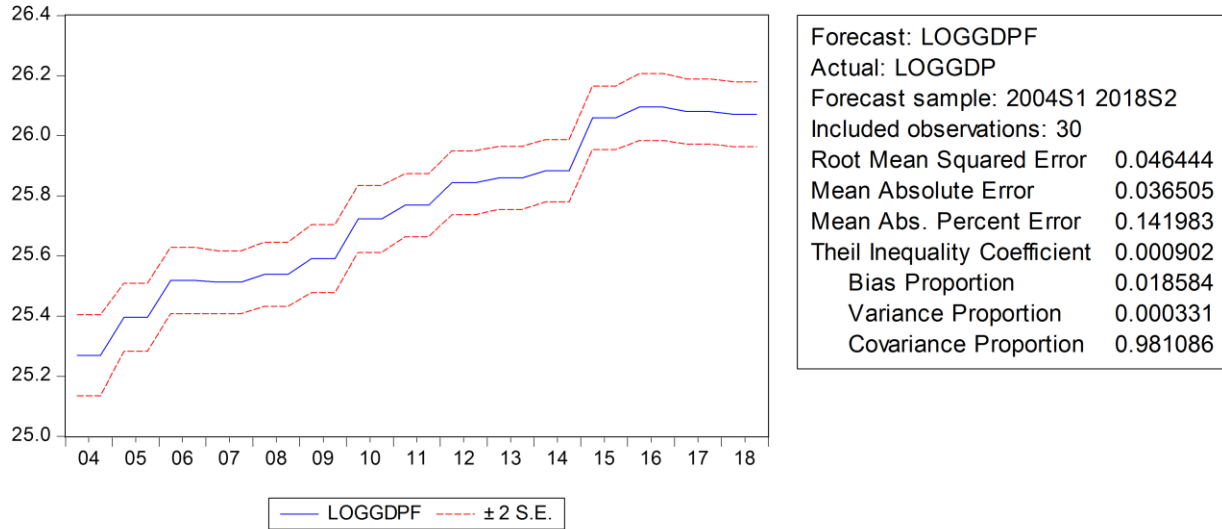
6.اختبار الأداء التنبؤي لنموذج المقدر تعتمد جودة النتائج المقدره على قوة الأداء التنبؤي لنموذج المقدر، لذلك يجب التأكد من تمتع هذا النموذج بقدرة جيدة على التنبؤ خلال المدة الزمنية للتقدير. ومن اجل ذلك يتم استخدام معامل عدم التساوي الثايل(theil inequality coefficient):¹

$$T = \sqrt{\frac{\sum (y_i - \bar{y})^2}{y_i^2}}$$
¹يتم استخدام معامل الثايل حسب الصيغة وعشتر (Yi) الى قيمة متغير التابع الذي نحاول تفسير سلوكه عن طريق علاقة بينه وبين متغيرات المستقلة، كما يشر الى (yi*) القيمة متبأه لمتغير التابع" و(T) عبارته عن معامل الثايل...لمزيد من تفاصيل راجع(بكر شرفالدين،2013:37)

فاذا كانت معامل يساوي صفرا دال ذلك على مقدرة النموذج العالية للتنبؤ. اما اذا كان معامل الثايل يساوي (1) وهذا يعكس ضعف قدرة النموذج على التنبؤ او كلما زاد هذا معامل عن واحد صحيح كلما نخفضت القدرة التنبؤية للنموذج. بمعنى اخر كلما قلت قيمة هذا معامل عن الواحد الصحيح وصولاً الى الصفر ارتفعت القوة التنبؤية له.

بين من خلال الشكل رقم(3) نتائج تقييم الأداء التنبؤي لنموذج (FMOLS) المقدرلان قيمة معامل $(T=0.0009)$ وهذا يعني ان قدرة النموذج على التنبؤ عالية جداً.

الشكل رقم(3): القيمة الفعلية والمتوقعة الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال(2004-2018)



مصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج(Eviews9)

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات

1. أشارت الادبيات الاقتصادية والدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي الى كونها علاقة ايجابية، الا ان هذه العلاقة تختلف من دولة الى اخرى .
2. هناك تطور واضح في مؤشرات التنمية المالية في العراق خلال المدة البحث(نسبة الائتمان الى قطاع الخاص الى GDP، نسبة عرض النقدي بالمعنى الواسع الى GDP، نسبة الودائع المصرفية الى GDP) ويرجع هذا التطور الى تصاعد مستمر في حجم الائتمان المصرفي والزيادة حصة النقد الاجنبي المتأتي من صادرات النفط الخام، وارتفاع حجم الودائع المصرفية.
3. اظهر البحث انه وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه قطاع المالي في العراق، الا ان هناك وجود تأثير الى حد ما على كل مؤشرات المالية والناتج المحلي الاجمالي، اذ يظهر ذلك خلال نسبة مساهمة مؤشرات المالية الثلاثة من الناتج المحلي الاجمالي.
4. اظهرت نتائج قياسية للدراسة ان هناك علاقة طردية وإيجابية بين كل من(نسبة الائتمان الى قطاع الخاص الى GDP، نسبة الودائع المصرفية الى GDP) و النمو الاقتصادي على ضوء النتائج المستخلصة التي تبين منها ان نسبة الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الاجمالي تأثير إيجابي ضئيل على النمو الاقتصادي في العراق لا يتجاوز(0.01) من الناتج المحلي الاجمالي، كما ان نسبة الائتمان للقطاع الخاص من الناتج المحلي الاجمالي شكلت(0.3) من الناتج المحلي الاجمالي
5. على الرغم من الزيادة نسبة عرض النقدي بالمعنى الواسع الى GDP خلال المدة البحث، الا ان اثره لم يكون ايجابياً على النمو الاقتصادي ولعل هذا الأثر السلبي يرجع الى ارتفاع مستمر في مستوى العام للأسعار المقترحات

1. ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بمراجعة الأدوات الرقابية الخاصة بالتسهيلات الائتمانية لغرض تحرير البنوك التجارية من جميع سياسات التقيد المالي مما يشجعها ذلك على زيادة حجم الائتمان المصرفي الموجه الى القطاع الخاص بهدف النهوض بالنشاط الاقتصادي العراقي.
2. ضرورة تطوير المصارف الاهلية، عمل على رفع مساهمة المصارف الاهلية والمشاركة الفاعلة لها.
3. العمل على تنويع الاستثمارات المالية، ضرورة تفعيل دور الائتمان المصرفي في معالجة الاختلالات الهيكلية وبعض المتغيرات الكلية والجزئية عبر اليات والقنوات الممكنة بصيغة تعكس واقع تطور القطاعات الاقتصادية.

المصادر و المراجع

المصادر باللغة العربية:

1. Al-Shami ,Hani M. Hassan, and Abd Rabbo Nashwa M.(2018), Financial Development and Economic Growth: An Applied Study on Some Countries in the Middle East and North Africa, Journal of Trade and Finance, Volume (1), Issue (1), Pages (2-18)
2. Al-Zubaidi ,Zahraa Mohammed Neema,(2016), The relationship analysis between Banking credit and some financial variables in Iraq Econometric Study for period (1985-2015), Master thesis , University of Al-Qadisiyah-Iraq
3. CENTRAL BANK OF IRAQ, The Research and Statistics Dept., Annual Statistical Bulletin(2006-2019): <https://cbiraq.org/>
4. Ebady Batol M. and , Kadem ,Suaad J. (2013), The Role of Fiscal Policy in the Iraqi Economy for the Period 1991-2009, AL-Qadisiyah Journal For Administrative and Economic sciences, Volume 15, Issue 2, pages 234-249
5. Ghanem, Osman muhmed and Abu zant, Mahid,(2014), Sustainable development - its philosophy, planning methods and measurement tools, Dar Al-Safa For Publishing, Distribution & Printing, Oman, Jordan.
6. Hussain, Ibtisam A.,(2019), Ways to Reform and Develop The Banking Sector in Iraq Journal of Baghdad College of Economic sciences University , Volume , Issue 58, Pages 257-278
7. Jomaa ,Abd AlRahman O., and Ali ,Yaser H,(2018), Banking sector reform and its impact on bank credit for the period (2004-2015), AL-Anbar University journal of Economic and Administration Sciences, Volume 10, Issue 22, Pages 28-54
8. Khalaf, Ammar H.,(2011), Measurement of Impact of Banking System Development on Economic Growth in Iraq, journal of Economics And Administrative Sciences, 2011, Volume 17, Issue 64, pages 179-194
9. Messaitfa, abdellatif & Benbouziane Mohammed,(2015), Fundamentals of the financial system and economics of finance, Modern Hasan Library, Algeria
10. Mushabeb, Ghaleb ,(2015), Effect of Private Banking Credit on Economic Activity: A Case Study of Yemen, Jordan Journal of Economic Sciences, Volume 2, Issue 2, pages 129-142
11. Sabaa, Halima and Boucenna, Mohammed R.,(2018), The impact of financial liberalization on economic growth in Algeria during the period 1990-2015, université Oum el bouaghi, Algria
12. Shalal ,Ammar A., Hammad Saad.A., Jarwan Subhi A.(2019), Impact of economic activity on direct cash credit granted by the banking sector: study in the Iraqi economy for the period (2004-2017), AL-Anbar University journal of Economic and Administration Sciences, 2019, Volume 11, Issue 26, pages 56-69

13. Sheikh Radi, Mazen Issa & Safi,Raslan Abdul Zahra(2018), The path of domestic credit and its impact on macro variables in the Iraqi economy.AL GHAREE for Economics and Administration Sciences, 2018, Volume 15, Issue 4-2, pages 394-412

المصادر باللغة الإنجليزية:

- 1.Asteriou, D., & Spanos, K. (2019). The relationship between financial development and economic growth during the recent crisis: Evidence from the EU. *Finance Research Letters*, 28, 238-245.
- 2.Aydin, M., & Malcioglu, G. (2016). Financial development and economic growth relationship: The case of OECD countries. *Journal of Applied Research in Finance and Economics*, 2(1), 1-7.
- 3.Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (2000). A new database on the structure and development of the financial sector. *The World Bank Economic Review*, 14(3), 597-605
- 4.Dawson, P. J. (2008). Financial development and economic growth in developing countries. *Progress in Development Studies*, 8(4), 325-331.
- 5.Goodhart, C. (Ed.). (2004). *Financial development and economic growth: Explaining the links*. Springer.
- 6.Hermes, N., & Lensink, R. (2013). *Financial development and economic growth: theory and experiences from developing countries*. Routledge.
- 7.IMF, (October 2014), *Regional economic outlook. Middle East and Central Asia, World economic and financial surveys*, Washington, USA.
- 8.Joshi, D. (2017, October). *The Role of Capital Market and Banks in Economic Development of India*. In International conference on Enhancing Economic Productivity and Competitiveness through Financial and Monetary Reforms at GTU–Ahmedabad on 6th and 7th October.
- 9.Majumder, M., & Eff, E. A. (2012). *The link between economic growth and financial development: Evidence from districts of Bangladesh*.
10. Musamali, A. R., Nyamongo, M. E., & Moyi, D. E. (2014). *The relationship between financial development and economic growth in Africa*. *Research in Applied Economics*, 6(2), 190-208.
11. Paun, C. V., Musetescu, R. C., Topan, V. M., & Danuletiu, D. C. (2019). *The impact of financial sector development and sophistication on sustainable economic growth*. *Sustainability*, 11(6), 1713.
12. Rahman, A., Khan, M. A., & Charfeddine, L. (2020). *Financial Development-Economic Growth Nexus in Pakistan: New Evidence from the Markov Switching model*. *Cogent Economics & Finance*, (just-accepted), 1716446.
13. Schwab, K., Roubini, N., & Bilodeau, J. (2008). *The financial development report 2008*. World Economic Forum.
14. Tennant, D. F. (2004). *The effect of financial sector intermediation on economic growth: The case of Jamaica (1986-2002)*. The University of Manchester (United Kingdom).
15. The Tradin Economic: <https://tradingeconomics.com/iraq/deposit-money-banks-assets-to-gdp-percent-wb-data.html>
16. World Bank Group (Ed.), (2019), *World Development Indicators(2004-2018)*, World Bank Publications, Washington, USA.<https://data.worldbank.org/country/iraq>

The impact of financial development on economic growth in Iraq for the period (2004-2018):An Analytical Econometric Study

Dr .Mardin Mahsum Faraj
Economic Department, Administration
and Economic College
University of Sulaimani
Mardin.faraj@univsul.edu.iq
Mob:07701582013

Received:30/9/2020

Accepted :11/10/2020

Published :FEBRUARY / 2021



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International \(CC BY-NC 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

ABSTRACT

The objective of this study is to measure the impact of financial development on economic growth in Iraq over the period (2004-2018) by applying a fully corrected square model (FMOLS) Whereas, a set of variables represented by (credit-to-private ratio of GDP, ratio of money supply in the broad sense of GDP, percentage of bank deposits from GDP) were chosen as indicators for measuring financial development and GDP to measure economic growth.

Major tests have been carried out, such as the stability test (Unite Root Test), the integration test (Cointegration). Results of the study showed that there is a clear and positive relationship between (credit-to - GDP ratio of the private sector, bank-to-GDP ratio) and economic growth on the one side, and the presence of a negative relationship between (the ratio of money supply to GDP in the general sense) and economic growth in Iraq, The study concluded with a set of recommendations, including the need for Iraq's Central Bank to review credit facility supervisory tools with a view to liberating commercial banks from all financial compliance policies, which would encourage them to increase the volume of bank loans to the private sector with a view to advancing Iraqi economic activity.

Key words: financial development, economic growth, Iraq, money supply, bank deposits